المقدمة

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت – بما لا يدع مجالاً للشك – أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة في العالم هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والقوة العسكرية أو السياسية – بما فيها النمور الآسيوية – قد تقدمت من بوابة التعليم ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها حتى أننا يمكننا أن نلمح – بكل وضوح – أن أساس الصراع في العالم الآن قد تغير ؛ حيث أصبح في مجمله لا يعدوا إلا أن يكون سباقاً في التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فالجوهر هو صراع تعليمي لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم ، و خاصة التعليم الفني الذي أصبح عصب الصناعات المتقدمة في الدول الغربية ، و لعل التجربة الصينية في ذلك المجال من التجارب الرائدة التي يمكن الاستفادة منها ، فقد أدركت الصين أن تطوير التعليم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل حقيقيه عن طريق التوسع في الزراعه والتصنيع والتصدير والخدمات، و هذا عن طريق توجيه التعليم الي الوجهه المطلوبه من حيث توجيه الطلاب الي التركيز علي التخصصات العمليه المطلوبة لسوق العمل مما يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل حقيقيه في هذا الاتجاه و تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع و النهضة الهائلة التي أدهشت العالم ، و هذا التوجه هو ما نحتاج إلى نقله إلى المجتمع المصري حتى يمكننا استثمار التعليم في دعم الاقتصاد المصري و بالتالي النهوض بالمجتمع المصري في كل المجالات نهضة مماثلة للتجربة الصينية .

و لهذا تقوم الباحثة من خلال هذا البحث بدراسة العلاقة بين التعليم في الصين و التنمية الاقتصادية التي حققها المجتمع الصيني ، وكذلك دور التعليم في تحقيق و دعم النهضة الصينية المعاصرة.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة في كونها تبحث مسألة هامة باتت من أهم ما يشغل المجتمعات في العصر الحالي ، و ذلك لأن دراسة هذه العلاقة بين التعليم من ناحية و النهضة و التقدم الاقتصادي من ناحية أخرى في النموذج الصيني تساعدنا في مصر والوطن العربي على الاستفادة من هذه التجربة من مختلف النواحي لتحقيق نهضات مماثلة لتلك النهضة الصينية ، و تكون مبعثا للأمل في تحقيق نهضة مماثلة للمجتمع المصري إذا سار على نفس درب التجربة الصينية في ربط التعليم بالمجتمع

مشكلة الدراسة و أهدافها :

تهدف هذه الدراسة البحث في أسس النهضة المجتمعية المعاصرة في الصين و الدور الذي لعبه التعليم في النمو الاقتصادي في الصين و تحقيق النهضة الصينية المعاصرة واكتشاف العلاقة العضوية بين التعليم والنهضة وبين التعليم كأداة لإعداد وثقل الموارد البشرية وتنميتها بحيث تكون رأس مال ثقافي بشري تستند عليه النهضة المجتمعية ويدعمها واستنباط مدى اسهام النظام التعليمي الصيني – الذي يفترض أن يكون إحدى ركائز النهضة الصينية الحالية – وفي تحقيق هذه النهضة الصينية

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة علي التساؤلات الأتية:

- ما العلاقة بين التعليم و التنمية الاقتصادية؟
- ما العلاقة بين التعليم و النهضة المجتمعية ؟
- ما دور التعليم في الصين في الاسهام في التنمية الاقتصادية للمجتمع ؟
- ما دور التعليم الصيني في النهضة الصينية المعاصرةن ؟

المنهجية

نظراً لطبيعة الدراسة النظرية فإنها اعتمدت على المنهج الوصفي – بوجه عام – أسلوب التحليل الفلسفي – بوجه خاص –

أولاً : دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية :

مفهوم التنمية الاقتصادية : بختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النموالاقتصادي ، حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه هو تلك العملية الهادفة لخلق طاقات تؤدي إلى الزيادة في الاقتصاد و نموه بحيث يقاس هذا النمو قياساً كمياً (١) ، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية أوسع و أشمل و أكثر تنظيماً و تعتمد على الجهود المقصودة والتي يتم الإعداد لها مسبقاً و من هذا المنطلق يعبر مصطلح التنمية الاقتصادية عن مجموعة السياسات و الإجراءات التي أعدت و خططت مسبقاً بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع ، فالتنمية عملية مقصودة تماماً و موجهة و تقاس قياساً كيفياً يعبر عن مدى تحقق الأهداف الموضوعة مسبقاً لتقدم المجتمع (٢)

و قد أصبحت التنمية الاقتصادية الجسر الأساسي لتنمية وتقدم المجتمعات و تحقيق النمو المتوازن و المدروس لها ، و ذلك عن طريق وضع حلول للمشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات (٣) ، و من هذا المنطلق يعتبر التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار بعيد المدى فهو استثمار بشري يقاس عائده على المدى البعيد ، كا يعتبر التعليم أيضاً

---

(١)wadad saad & kamel kalkech (٢٠٠٩), " The Nature of Goverernment Expenditure and its Impact on Sustainable Economic Growth " Middle Estern Fainance and Econmics ١٤٥٠-٢٨٨٩ issue ٤ Eurojournals , page ٣٧ – ٣٨

(٢)ا رفعت عزوز ، طارق عبد الرءوف ، ٢٠٠٩ اقتصاديات و تمويل التعليم مفهومه – أسسه – أهميته ، جامعة قناة السويس ، لقاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ا ص ١٥

(٣)عابدية اسماعيل خياط : ١٤٠١ ، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية التربية ص ٩

من أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص فيصبح علو الأفراض اجتماعياً و ترقيهم مرتبطاً بما يحصلون عليه من تعليم (٤) – و إن كان هذا لن يتحقق إلا إن كان المجتمع يقدم الخدمة التعليمية بشكل عادل و متساوى لكل أبنائه –

ويجب أن ينظر إلى العملية التعليمية نظرة شاملة و باعتبارها سلسلة متصلة الحلقات و متسقة تبدأ مع الطفل بإكسابه الوعي الكامل بقيمة العمل و أهدافه و مهارات المهن المختلفة التي تتطلبها البيئة الاجتماعية المحيطة في إطار متطلبات المجتمع لتحقيق تنمية شاملة له و تحقيق نهضته و تقدمه ، و بذلك تنطلق العملية التعليمية بالمجتمع من الممكن إلى المأمول و المستهدف ، و لم تعد التربية مجرد ضرورة من أجل الخدمة التعليمية ، بل أصبحت التربية ضرورة تفرضها التنمية الاقتصادية ، فالتربية هي المسئولة عن تعبئة كل طاقات و جهود المجتمع و تحفيز كل الطاقات و الموارد البشرية المتاحة في كل مجتمع ، و توجيه تلك الطاقات أفضل توجيه من أجل توظيفها بصورة تجعلها تؤتي ثمارها و تحقق التقدم الشامل للمجتمع (٥)،

و إن كان مفهوم التنمية يختلف من مجتمع لآخر سواء كان يرتبط بالفرد أو طبيعة ظروف المجتمع أو بالتصنيع أو تحقيق هدف معين يسعى المجتمع لتحقيقه ، سواء كان هذا الهدف يرتبط بالنواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ؛ إلا أنه في كل هذه الحالات يكون للتعليم و التربية دوراً كبيراً في تحقيق هذه التنمية ، فالتعليم من أهم الركائز و الأسس التي تحقق للمجتمع النمو السريع المبني على أساس علمي ، و من هذا المنطلق ركزت معظم المجتمعات التي أرادت التنمية في أهدافها على تنمية نظامها التعليمي ، بحيث يدعم التعليم النظام الاقتصادي و يساعدها في زيادة ناتجها

(٤)رفعت عزوز ، طارق عبد الرءوف ، ٢٠٠٩ اقتصاديات و تمويل التعليم مفهومه مرجع سابق ص ٩٠

(٥)محمد متولي غنيمة : ١٩٩٨ التربية للعمل و حتمية تطوير سوق العمالة العربية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ص ٥٣

القومي و زيادة فرص العمل و ارتفاع أجور العمال و تحسين الخدمات (٦) فهناك علاقة واضحة بين التعليم و الدخل و من هذا النمطلق تكون السياسات التعليمية عاملاً هاماً في تحسين الوضع المادي للمتعلمين و كذلك تعزيز نمو المجتمع في كافة النواحي و خاصة الناحية الاقتصادية (٧)

فالعلاقة بين التربية و التنمية لا يمكن إغفالها ، فالتنمية الصحيحة في جوهرها تربية ، و ذلك باعتبار مواقع العمل المتقدم و النامي مجالاً تربوياً ، و عن طريق التنمية الاقتصادية يمكن تقديم الدعم المالي للتعليم و تطويره و التوسع فيه الذي بدوره سوف يسهم فيما بعد في تطوير المجتمع و مواقع الإنتاج مرة أخرى ، و هكذا تكون العلاقة بين التربية و التنمية الاقتصادية دائرية و تبادلية بحيث يؤثر كل منهما على الآخر و يتأثر به (٨) فكما يتأثر المجتمع بالتعليم الجيد و يتقدم ، يتأثر التعليم أيضاً بالمجتمع المتقدم الذي يمده بكل الوسائل و الإمكانيات التي تدعم التعليم و تكفل تقدمه و تساهم في إعداد القوى البشرية للمجتمع التي سوف تكون القاعدة الأساسية لاستمرار التقدم و التنمية (٩)

و لن تجسد هذه العلاقة بين التربية و التنمية – في جميع ميادينها الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها إلا بالتنسيق بين التعليم – و خاصةً التعليم النظامي الذي يخضع لإشراف الدولة و تخطيطها – و بين إعداد العمالة اللازمة لتنمية المجتمع بحيث يتم

---

(٦)التربية للعمل و حتمية تطوير سوق العمالة العربية ، السابق ص ٥٦

(٧)أحمد الكواز ٢٠٠٢ ، السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري ، العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ص ٣

(٨)التربية للعمل و حتمية تطوير سوق العمالة العربية ، مرجع سابق ص ٥٨

(٩)الحسانين اسماعيل طمان : ١٩٨٣ ، التربية و دورها في حل مشكلات المجتمع المصري القاهرة ، دار المعارف ص ١١٣

المزج بين التعليم و العمل كما هو واضح في كثير من النماذج الدولية الناجحة مثل الصين التي ربطت بين التعليم و التدريب (١٠) و ذلك لأن التعليم يضيف قيمة حقيقية للفرد و يحقق له مكاسب متعددة تساعده على الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي في مجتمعه ، و من هنا يكون للتعليم دوراً أساسياً في تنمية العمل و العلم و التكنولوجيا في ضوء الخطط الموضوعة مسبقاً من أجل تنمية المجتمع(١١) .

ثانياً : دور التربية للعمل في تحقيق النهضة المجتمعية

العلم هو الطريق الذي يقود الأمم نحو التقدم والرقي، حقيقة يعلمها الجميع، فالدول المتقدمة في العالم كله لم تصل إلي ما وصلت إليه إلا عن طريق الاهتمام بالتعليم، وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة له، و قد يكون ما وصلنا إليه في مصر من تأخر يرجع في حقيقته لأننا في مصر أهملنا التعليم طوال الأعوام الماضية، واكتفينا بترديد شعارات مثل عبارة «التعليم كالماء والهواء» دون العمل علي تفعيلها حقاً، وبالتالي أصبح لدينا تعليم هش، غير قادر علي بناء مجتمع ومن هنا تطورت كل الأمم من حولنا، بينما بقيت مصر في محلها بل تم تصنيفها ضمن دول العالم النامي وظلت هكذا، رغم أن هناك دولاً عديدة كانت معنا في نفس هذه المكانة، إلا أنها استطاعت أن تعبر هذه المرحلة، وتتقدم بفضل الاهتمام بالتعليم مثل ماليزيا و الصين و غيرها من دول النمور الأسيوية التي كانت تمر بظروف مشابهة لما تمر به مصر، إلا أنها نجحت بفضل تجربتها الرائدة في الاهتمام بالتعليم أن تتقدم وتصبح واحدة من الدول المتقدمة. و لم تكن تلك التجارب النهضوية الأسيوية لم تكن هي التجارب الأولي من نوعها ولكنها الأقوي في وقتنا الراهن، فقد شهدت مصر نهضة مماثلة في أوائل القرن التاسع عشر

(١٠)تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري و التنمية ص ٥٧

(١١)التربية للعمل و حتمية تطوير سوق العمالة العربية ، مرجع سابق ص ٩٠

حينما تولي محمد علي حكم مصر وأولي رعايته للتعليم، وأرسل البعثات للدراسة في فرنسا، وتقدمت مصر بفضل هذه النظرية التنموية والنهضة العلمية، وقد ذكر المؤرخون أن التعليم كان أحد أهم الركائز الأساسية التي استند إليها محمد علي في بناء مصر الحديثة ومن ثم تمكن من بناء دولة متقدمة صناعياً وزراعياً وعلمياً، ولولا التدخلات الأوروبية ضد دولة محمد علي ومحاولات تحطيمها لكانت مصر الآن أقوي من كل هذه الدول نتيجة الثمار التي زرعها محمد علي عند بناء دولته ، و من هذا المنطلق الذي يعلى من قيمة التعليم

فقد أدرك معظم الاقتصاديين و المخططين من أجل تحقيق التنمية الشاملة و تقدم المجتمعات أنه لن تقوم أي تنمية و لن تؤتي ثمارها إلا بتلك القاعدة الإنسانية التي تتمثل في القوى البشرية المتعلمة و المدربة و التي لن تصبح كذلك إلا بالتخطيط التربوي الجيد ، فالتخطيط لنمو اقتصادي أو نهضة مجتمع لابد و أن يسبقه تخطيط تربوي جيد ، فالتربية وسيلة المجتمعات لإعداد هؤلاء البشر الذين سيقومون بتنمية المجتمع و تنفيذ مخططات تهضته (١٢) ، و التربية و التخطيط هما الركيزتين الأساسيتين لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في كافة ميادينه الاقتصادية و الاجتماعية ، ولعل هذا ما يفسر كثرة الدراسات – في الوقت الحالي – التي حاولت إيجاد تكامل بين التخطيط التربوي و بين التخطيط السياسي للمسئولين بالدول لتخطيط القوى العاملة و بين التنمية الاقتصادية و ليس بالغريب أن تكون معظم المعدلات المستخدمة في قياس رأس المال البشري مرتبطة بالتعليم و منها معدل الأمية الذي يعبر عن المعدل الكمي لرأس المال البشري و كذلك معدل الاتحاق بالمدارس و كذلك الرقم القياسي للتعليم الذي يعبر عن توليفة من معدلات الاتحاق بالمراحل التعليمية ، و مؤشر التنمية البشرية الذي جاء ببرنامج الأمم المتحدة للإنماء ليشير إلى المدخلات التعليمية و الإنفاق على التعليم و

(١٢)التربية و دورها في حل مشكلات المجتمع المصري مرجع سابق ص ١١٣ – ١١٤

يعتبر أيضاً من المؤشرات الهامة في قياس رأس المال البشري ، و لعل هذا ما يوضح العلاقة الوثيقة بين التربية من ناحية و تنمية المجتمعات و نهضتها من ناحية أخرى (١٣) ، فقد أصبح التعليم من أهم الأساسيات للنهوض بالمجتمع وتحسين مستوى ثقافته حيث أن التعليم من أهم العمليات التي تلازم الكائن الحي ما دام على قيد الحياة ، ويعد التعليم أيضاً من أهم وأبرز الأمورفي حياتنا فبالتعليم تتطور المجتمعات فكرياً وحضارياً وعليماً ويمكن أن نصل إلى المستحيل من تطور واكتشافات ، و التعليم هو مفتاح التنمية البشرية المستدامة [١٤] كما أنه عن طريق التعليم وحده يمكن للمجتمع أن يحصل على أفراد ذوي فكر ووعي لاستثمارهم في إعمار المجتمع و تطوره و نهوضه واللحاق بركب التقدم و الرقي ، فالاستثمار في التعليم هو الاستثمار طويل المدى لأنه يركز على العوائد الاقتصادية المستثمرة من الطاقة البشرية [١٥] ، ولذا أصبح من أهم توجهات المجتمعات المتقدمة الاهتمام بالتعليم بوجه عام و التعليم الفني و المهني بوجه خاص و أصبح تقدم المجتمعات رهناً بالوصول إلى طرق جيدة وأساليب سليمة للربط بين احتياجات التعليم الفني ومخرجاته وعلاقتها باحتياجات سوق العمل و تتسابق الأمم في المقدرة على إمكانية النهوض الفعلي بقطاع التعليم الفني بكافة أقسامه ، وجعله قادرًا على تخريج جيل مؤهل تمامًا لسوق العمل، و ذلك عن طريق كشف مواطن الضعف والقوة فيه، لحصر الاحتياجات المطلوبة والملحة به ومعرفة ما هو متاح على أرض

(١٣)السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري ، العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، مرجع سابق ص ٤

(١٤) ابراهيم محمد ابراهيم : ٢٠٠٤ ، التعليم للجميع الوفاء بالتزامتنا الاجتماعية ، آفاق جديدة في تعليم الكبار ، مجلة علمية نصف سنوية ، مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث

(١٥) على على عبد ربه : ١٩٩٤ ، اسهامات التعليم في دخل الفرد و المجتمع و علاقتها بالحراك الاجتماعي و الفوارق الاقتصادية في خفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري ، دراسات تربوية ، المجلد العاشر الجزء ٧٣ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ص ٤٠ .

الواقع ومدى الاستفادة منه وما هو مطلوب تنميته وتطوير، و أصبح من الضروري الخروج من الفكر التقليدي ووجهة النظر الضيقة للتعليم الفني بمختلف فروعه والانطلاق إلى فكرة التعليم الفني المزدوج الذي يربط الطالب بالمصنع والمزرعة و ذلك عن طريق عمل برتوكولات تعاون بين المدارس الفنية متمثلة في مديريات التربية والتعليم و المصانع والمزارع المختلفة ، سواء كانت حكومية أو خاصة، ليتلقى الطلاب التدريب بها، على أن تكون المشروعات القائمة كمصانع الألبان ومحطات تربية الدواجن ومزارع تسمين المواشي ، مقصدًا للطلاب لتلقي التدريب العملي بها. (١٦)

و لأن النهضة المجتمعية حالة خاصة من التنمية ، فهي تنمية مقصودة و مخططة تشمل جميع جوانب المجتمع داخلياً بهدف تنميته و الارتقاء به و تحقيق تقدمه ، و بالإضافة إلى ذلك تهدف إلى ظهور المجتمع في السباق العالمي بحيث يرتفع معدل ترتيب هذا المجتمع الناهض بين أمثاله من المجتمعات الأخرى ، و هناك كثير من الأمثلة على هذه التجارب النهضوية مثل التجربة الماليزية و تجربة سنغافورة و كان آخرها النهضة الصينية التي حققتها الصين في الأونة الأخيرة ، و كان للتعليم دور كبير في تحقيق النهضة المجتمعية ، فالنهضة تقوم على تنمية جميع جوانب المجتمع و رفع قدرة أبناء المجتمع و تمكينهم من تحقيق هذه النهضة ، و إذا نظرنا إلى التعليم من حيث كونه نوع من الاستثمار الخاص الذي يستثمر في البشر ، و العائد منه يكون برفع كفاءة و مقدرة هؤلاء البشر على التقدم على المدى القريب و البعيد ، و كلما كان النظام التعليمي يتمتع بالمرونة و التنوع كلما ارتفعت قدرته على ملائمة الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع ، و من ثم المساهمة في تحقيق نموه و نهضته و تقدمه (١٧) فلن تتحقق نهضة أي مجتمع إلا بتنمية موارده و خاصة تنمية موارده

(١٦) على على عبد ربه : ١٩٩٤ ، اسهامات التعليم في دخل الفرد و المجتمع و علاقتها بالحراك الاجتماعي و الفوارق الاقتصادية في خفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(١٧)تقرير الأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٤ ، التقرير القطري الثاني (مصر) الأمم المتحدة ص ١٩

البشرية ، و التوسع الكبير في التعليم كماً و كيفاً هو الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعداد القوى البشرية العاملة و زيادة وعي هذه القوى العاملة ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للقوى البشرية كلما زادت إمكانيتهم و قدرتهم على التعامل مع الوسائل الحديثة ، و كلما زاد إدراكهم لخطط التنمية و رغبة مجتمعهم في تحقيق حالة من النهضة و المساهمة في خلق هذه الحالة و تحقيقها (١٨)

و لن يقف دور التعليم في تحقيق النهضة عند هذا الحد من إعداد العاملين و تزويدهم و إمدادهم بما يساعدهم على تحقيق هذه النهضة ، بل يتعدى هذا إلى كل مراحل تحقيق هذه النهضة و تقويمها و تعديل مسارها لتحقق أهدافها كاملة ، و توفير القدر الكافي من المعارف و التدريب للقوى البشرية مما يؤهلهم لتحمل أعباءهم و مسئولياتهم في تحقيق متطلبات أعمالهم و بالتالي المساهمة في تقدم ونهضة مجتمعهم (١٩).

ثالثاً : العلاقة بين التعليم و التنمية الاقتصادية و المجتمعية في الصين

يوجد في الصين اعتقاد سائد وقوي أن التعليم مدخل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت العلاقة بينهما منذ زمن ليس بالقريب، فنجد أن فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر أكدو على أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وزيادة المهارات اليدوية للعامل، كما أشار إلى أهمية التعليم وتخطيطه في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية لذا فإننا نجد الصينيين يضعون التعليم في المقام الأول و يولون اهتماماً كبيراً بالعلوم و التكنولوجيا في عملية التنمية الاقتصادية لبلادهم [٢٠] ، و ما زال الصينيون يؤمنون

---

(١٨)صلاح الدين عبد الباقي ، ٢٠٠٢ ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ص ٢٠

(١٩)الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية ، السابق ص ٢٣

٢٠)شيا خه ون ٢٠٠٨ ، معرفة الصين عن طريق العبارات المفتاحية ، الطبعة الأولى ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، الصين ص ٩١

بأهمية التعليم للمجتمع و هذا ما سمعته بنفسي من دكتور " لين فينجمن "DR . Lin Fengmin الملحق الثقافي في السفارة الصينية بالقاهرة في مقابلة معه حيث قال : " ان الصين مؤمنة بشدة أهمية التعليم مما دفع الحكومة الي التوجه الى اصلاح التعليم و التوسع فيه و مساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم و الصين دائمة التوسع في ميزانية التعليم الى جانب التوسع في التعاون مع الدول الاخرى مثل امريكا و و اوروبا و يوجد بمصر ايضا بعض الطلاب الصينيين في جامعة الأزهر و بعض الطلاب في جامعة القاهرة و في الاونة الاخيرة طرحت بعض الافكار بمشاركة اولياء الامور ببعض تكاليف التعليم و ان كانت الدولة مازالت تدفع القدر الاكبر فنحن نعلم في مدارسنا و جامعاتنا ما يحتاجه المجتمع " [٢١]،لذا فالتخطيط التعليمي ليس هدفه مجرد تلبية حاجات التنمية الاقتصادية، بل هدفه تلبية حاجات التنمية بالمعني الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجوانبها المختلفة، المتعلقة بتطوير الإنسان وتغيير مواقفه. وكانت هناك نظرة قديمة إلى مشروعات التنمية الاجتماعية –بما فيه التعليم– باعتبارها مشروعات استهلاكية لا تؤدي إلى عائد أو مردود اقتصادي مباشر، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت، وأصبح ينظر الآن إلى برامج التنمية والخدمات الاجتماعية على أنها ذات عائد اقتصادي، ينتج عن اكتساب المهارات والمعرفة كنتيجة للتعليم، مما يؤثر في الإنتاج وفي القدرة على العمل ومواصلته، ومن ثم يمكن القول إن التنمية الاجتماعية برامج اقتصادية، والاستثمار فيها استثمار طويل الأجل له فوائد محققة[٢٢]. و اعتمدت الصين – بشكل أساسي في نموها الاقتصادي على الإصرار الدائم على رفع القوة التنافسية لصادرتها و اعتبرت هذا هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي و لعل هذا

([٢١])مقابلة في مقر الملحق الثقافي لسفارة الصين بالزمالك يوم ٢٥ ١٠ـ ٢٠١٢

(٢٢)عمارة حامد،١٩٩٦، التوظيف الإجتماعي للتعليم ، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص٣٤

ما يفسر الازدياد الكبير لغزو المنتجات الصينية للأسواق العالمية – بما فيها الدول الكبرى – كأمريكا و دول الاتحاد الأوروبي [٢٣]

ولقد ركز الاقتصاديون الصينيون اهتمامهم منذ أمد بعيد على دور التعليم في التنمية الاقتصادية، وتتراوح طرق الاهتمام بين الدفاع العام عن التعليم بوصفه قوة كبري في تكوين مجتع يميل إلى التقدم، وبين المقاييس الاقتصادية للعائد من التعليم ومعدلاته، ولا بد من القول إن تخطيط التعليم يعمل على إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية، إضافة إلا أنه يعطي الأفراد فرصا متزايدة من التعليم، حتي تتكشف مواهبهم وقدراتهم[٢٤].

وهناك ملامح أساسية في للعلاقة بين التخطيط التعليمي والتنمية أدركها الصينيون وهي كما يلي:

- التنمية هنا في مجالات شتي، وتعني التنمية الشاملة، وليس مجرد النمو الاقتصادي، فلا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو الاقتصادي – كما سبق ورودها في البحث – طريقة تهدف إلى إيجاد طاقة، وهذه الطاقة تؤدي إلى زيادة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، في حين أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي توجد تقلبات وتطورات في تطوير الاقتصاد القومي، بحيث تعمل على جعله أكثر قدرة على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في إنتاجية الفرد أو المجتمع. فالتنمية الاقتصادية ليست النمو الاقتصادي وهذا موضوع يجب أن يكون في أذهان المخططين وخاصة التربويين[٢٥]

(٢٣)مارتن جاك ٢٠١٠ : عندما تحكم الصين العالم ، ترجمة فاطمة نصر محمد ، الطبعة الأولى ، سطور الجديدة للنشر ، المعادي ، القاهرة ، ،ص٢١٣

(٢٤)مخرجات التعليم وسوق العمل في دول مجلس التعاون ، تقرير صادر عن ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، الإمارات ٢٠١١، ص٥٠

(٢٥)التعليم والتنمية – دراسة في النموذج الصيني ، مرجع سابق ، ص٢٨

و من هذا المنطلق انتهج التعليم الصيني عدة وسائل تجعله وثيق الصلة بالتنمية الاقتصادية و المجتمعة كان هذه الوسائل ترتكز على :.

- ينطلق تخطيط التعليم من التربية التي تستطيع أن تؤدي إلى التنمية في جوانبها المختلفة، ليست أي نوع من التربية؛ فهناك أنماط من التربية ستؤدي إلى عكس أهداف التنمية إذا لم نضع فيها أهداف التنمية، والشواهد على ذلك كثيرة، لعل أبرزها: وجود عدد كبير من المثقفين العاطلين عن العمل، وتزايد عطالة المثقفين في البلدان النامية بوجه خاص، فليست أي تربية تؤدي إلى التنمية، إذا لا بد أن نضع في التربية المواصفات المطلوبة التي تؤدي إلى التنمية، ولا بد من التخطيط التعليمي لأنه في النهاية هو الناظم والوسيلة والأداة التي تحاول – بشتى السبل– أن تجعل التربية فعلا في خدمة التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، وفي خدمة حاجات القوى العاملة من جانب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر[٢٦].
- ضرورة الوضع في الاعتبار أن الصلة بين التعليم وسواه من العوامل الاجتماعية والاقتصادية دائرة متصلة؛ فالكثير من التربويين يخيل لهم أن الصلة خطا مستقيما، فلا التربية وحدها علة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولا هذه العوامل علة على التربية، بل بينهما أخذ وعطاء[٢٧]. والتخطيط السليم هو الذي يدرك هذه العلاقة بين الأخذ والعطاء، ويستخرج منه أفضل صيغة ممكنة للنهوض بالمجتمع والفرد نهوضا متسقا وليس نهوضا تسارعيا، فالتخطيط إذن لا بد أن يكون دائريا[٢٨].
- أهم ما يجب أن يتوفر في التخطيط الأخذ بالأولويات، والمقصود بالأولويات تقديم تخصص مرحلة تعليمية على أخرى في الإنفاق والدعم والاهتمام، ومشكلة الأولويات لا بد أن ننظر إليها من بعدين:
-

---

(٢٦)التعليم والتعلم في علم التاريخ ، مرجع سابق ، ص٨٠

(٢٧)مخرجات التعليم وسوق العمل ،مرجع سابق، ص ٥٥

(٢٨)الإعلام والتعليم في ظل ثورة الانترنت ، مرجع سابق ، ص ٢٨

البعد الأول: درجة النمو أو التطور في المراحل والأنواع المختلفة من التعليم.

البعد الثاني: مدى الحاجة في التوسع في المراحل والأنواع المختلفة من التعليم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأن أي دراسة لأولويات التعليم يجب أن تبحث ضمن الإطار الشامل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارات احتياجات القطاعات المختلفة، بحيث يؤدي تنفيذ الخطة التعليمية إلى إحداث توازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن أي تخطيط للتعليم يبنى على أساس شعارات سياسية معينة دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية أو دون الاعتماد على الأساليب الموضوعية، قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة[٢٩].

جدير بالذكر أن من المؤشرات الدالة على التطور الاجتماعي والاقتصادي في الصين، زيادة الناتج المحلي من ٦٧,٩ مليون يوان عام ١٩٥٢ إلى أن أصبح قدره ٥,٧٧٣,٤ مليار عام ١٩٩٥م، وفي عام ١٩٩٧م وصل إلى ٧,٩٥٥,٣ مليار يوان صيني[٣٠].

وسجلت الصين زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى معدل ١٢% عام ١٩٩٢[٣١]، وبلغ متوسط معدل النمو في عقد التسعينيات ٩,٦%، وساعد هذا الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي على نمو الصادرات الصينية بنسبة ١٧% وهو ما يعكس أهمية الإصلاح الاقتصادي[٣٢]

---

(٢٩)عبد العزيز داوود : ٢٠١١، إدارة الجودة والإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، القاهرة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ص١٢

(٣٠)الصين التجربة والتحدي، مرجع سابق، ص١٤-١٦

(٣١)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ٩٠

(٣٢)ليو بوانتنج: ١٩٩٨ "الإصلاح الهيكلي والتنمية الاقتصادية في الصين" مقالات مختارة بمناسبة مرور خمسين عاما من عمر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر ١٩٩٨، العدد١٥٧،ص١٦١

رابعاً : دورالتعليم الصيني في النهضة الصينية المعاصرة :

غالباً ما يلحق مصطلح النهضة بمصطلح الهبوط أو الانهيار ، و هذا ما يطالعنا به التاريخ عن نهضات كثيرة قامت و اتقت بأمم ثم ما لبثت أن بدأت في السقوط ، و لعل هذا المفهوم عن النهضات القديمة لاشتراكها جميعاً في عامل واحد فجميع تلك النهضات التاريخية قامت على أساس التفوق العسكري فكانت نتيجة لمعارك حربية ، و هذا ما يختلف فالنهضة الصينية المعاصرة – التي من أهم سماتها أنها نهضة سلمية – ، اعتمدت في أساسها على مقومات التنمية و دعائم التقدم كالاقتصاد و التنمية الصناعية و التعليم ، ولعل هذا ما يجعل هذه النهضة مغايرة للمفهوم الشائع للنهضات السابقة و يمنحها قدراً كبيراً من الثبات و الاستقرار و الاتجاه الدائم نحو النمو و ليس الهبوط و الأفول فما يمكن أن نصف به حالة النهضة الصينية أنها قاعدة و ليست قمة ينحني بعدها المجتمع إلى الهبوط [٣٣] ، و المطالع للنهضة الصينية المعاصرة بالدراسة و التحليل يجد أن التعليم كان العنصر الأساسي فيها ، فقد قررت الحكومة الصينية أن توظف التعليم و توجهه ليساهم بدور كبير في إحداث التطور و التنمية الاقتصادية للمجتمع الصيني ، و بتبني المذهب البرجماتي في التربية للعمل الذي واكب بداية النهضة الصينية بدأت الصين تطلق العنان للفروق الفردية و التميز الفردي و تراعي هذه المواهب من خلال النظام التعليمي و تقوم بدعمها و ثقلها و ذلك إيماناً بأن هؤلاء الموهوبين و المتميزين هم من يستطيعون جر عجلة التنمية و شد البلاد نحو التقدم بسرعة ، فقد أدرك الاقتصاديون و المخططون الصينيون أنه لن تقوم أي تنمية لبلادهم و لن تؤتي ثمارها إلا بتلك القاعدة الإنسانية التي تتمثل في القوى البشرية المتعلمة و المدربة و التي لن تصبح كذلك إلا بالتخطيط التربوي الجيد ، فالتخطيط لنمو اقتصادي

([٣٣])إيناس رفعت صالح : ٢٠١٤ ، أثر العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و مصر على التنمية الاقتصادية في مصر (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ص ١٩ – ٢٠

أو نهضة مجتمع لابد و أن يسبقه تخطيط تربوي جيد ، فالتربية وسيلة المجتمعات لإعداد هؤلاء البشر الذين سيقومون بتنمية المجتمع و تنفيذ مخططات نهضته [٣٤] ، و التربية و التخطيط يمثلان الركيزتين الأساسيتين لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في كافة ميادينه الاقتصادية و الاجتماعية ، و من الواضح أن النهضة الصينية التي حققتها الصين ذات معالم واضحة و مؤشرات ثابتة ، يلمسها المواطن الصيني فطبقاً للبيان الذي نشره المكتب الإحصائي الصيني عام ٢٠١٠ وصل إجمالي الدخل الومي الصيني ٦٧ مليار و ٩٠٠ مليون يوان صيني بنسبة تفوق مثيله عام ٢٠٠٩ بلغت ٩,١ % و بالتالي ارتفع نصيب الفرد من هذا الدخل و ارتفع الإنفاق على الخدمات المقدمة للمواطنين و خاصة مجال التعليم [٣٥].

و من ملامح ارتباط التعليم الصيني بالنهضة النقاط التالية :

- تنطلق فلسفة التعليم الصيني من التربية التي تستطيع أن تؤدي إلى التنمية الشاملة و البعد عن أنماط التربية التي ستؤدي إلى عكس أهداف التنمية ، حتى لا تعاني البلاد مما تعانيه البلاد النامية من مشكلات تعليمية ، لعل أبرزها: وجود عدد كبير من المثقفين العاطلين عن العمل، وتزايد عطالة المثقفين ، فليست أي تربية تؤدي إلى التنمية، و من هذا المنطلق فقد نجحت الصين في أن نضع في التربية المواصفات المطلوبة التي تؤدي إلى التنمية الشاملة للمجتمع و بالتالي نهضته ، و هذا عن طريق جعل التربية و النظام التعليمي فعلا في خدمة التنمية الشاملة

([٣٤])التربية و دورها في حل مشكلات المجتمع المصري مرجع سابق ص ١١٤

([٣٥])وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي : ٢٠١٠ الاقتصاد الصيني ، بكين ،دارالنشر الصيني عبر القارات ، مرجع سابق ص ٨٠

للمجتمع ، وفي خدمة حاجات القوى العاملة من جانب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر [٣٦].

- مراعاة الصلة بين التعليم وغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية و التأثير و التأثر المتبادل بينهم ، لاستخراج أفضل صيغة ممكنة للنهوض بالمجتمع والفرد نهوضا متسقا يقوم على إيمان كل عامل من تلك العوامل بدور العوامل الأخرى في دعمه و مساعدته على تحقيق دوره بأكبرقدر من النجاح وليس نهوضا تسارعيا [٣٧].
- انعكست النهضة الصينية على كافة جوانب المجتمع و منها التعليم الذي لحقه كثير من التطور المستمر و تطوير برامجه وفق احتياجات المجتمع الناهض المستمرة

و مما سبق يمكننا أن نقول – بما لا يدع مجالاً للشك أن النهضة الصينية المعاصرة بدأت من داخل المدرسة ثم عادت و انعكست على نفس المدرسة و طورتها لتتلاءم مع ما حققة المجتمع من نهضة و تقدم

تعليق الباحثة على تجربة التعليم الصيني و توظيفه لخدمة العمل و التنمية و النهضة

تمثل التجربة التعليمية في الصين نموذجاً يحتذى ، و درساً لمن يريد أن ينهض بمجتمعه من خلال الارتقاء بالتعليم ، ليس لكون نظام التعليم في الصين الأكثر تطوراً أو تقدماً على المستوى العالمي ، و لكن لكونه النموذج الأكثر توافقاً و اتفاقاً مع طبيعة بيئته و تلبية لاحتياجات مجتمعه ، و تفاعلاً مع بقية جوانب المجتمع ، و التعليم الصيني وثيق الصلة بمجتمع العمل و الصناعة و لعل هذا بات واضحاً من التقدم الصناعي الذي حققته الصين في وقت قياسي أدهش العالم كله ، و يزاوج التعليم في الصين بين الاهتمام بالعمل الجماعي المفيد للمجتمع و العمل الفردي القائم على التميز ، و يتخذ من هذه المزاوجة وسيلة للأخذ بكل وسائل التقدم و التطور للمجتمع ، و

([٣٦])**التعليم والتعلم في علم التاريخ ، مرجع سابق ، ص٨٠**

([٣٧])الإعلام والتعليم في ظل ثورة الإنترنت ، مرجع سابق ، ص ٢٨

يتضح هذا في جميع مكونات النظام التعليمي في الصين [٣٨]، والمطالع لتجارب تطوير التعليم في الصين يجد أن الصين استطاعت أن تحقق معجزة كبيرة في تطوير التعليم في الخمسين سنة الأخيرة عن طريق الاهتمام بالتوسع الكمي و الكيفي في إنشاء المدارس و زيادة الإنفاق على التعليم و التوسع في فتح مجال التبادل الدولى في الخبرات التعليمية حتى أصبحت الصين من أكثر الدول في إيفاد طلابها للخارج في منح تعليمية ، و في خلال العشر سنوات الأخيرة ازداد اهتمام الصين بإدخال بالتكنولوجيا المتقدمة في العملية التعليمية و ذلك لخدمة مجال الصناعة و حاجتهم لإعداد الخريجين القادرين على مواكبة متطلبات سوق العمل ، مع الاهتمام بكل تفاصيل العملية التعليمية ، بداية من مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين و تقديم التعليم الملائم لكل فئة سواء الطلاب العاديين أو الموهوبين المتميزين أو ذوي الاحتياجات الخاصة ، و كذلك مراعاة احتياجات المعلمين و تحسين أوضاعهم بشكل يمكنهم من أداء عملهم بشكل جيد ، كذلك مراعاة تقديم التعليم النوعي الملائم لكل مقاطعة أو بيئة حسب ظروفها الاجتماعية ، و تقدم الحكومة الصينية كل الدعم الممكن للتعليم و تبذل كل الجهود لتوفر الميزانية المخصصة له و تزيد بصورة تدريجية من نسبة الإنفاق التعليمي من إجمالي الناتج القومي و لعل هذا يرجع إلى إيمان الصينيين أنه لا غنى عن التعليم كمحرك أساسي للنهضة الصينية التي يهدفون تحقيقها و استطاعوا إنجاز قدر غير قليل منها حتى الآن في نموذج أدهش العالم كله و جعله يعيد حساباته كلها حول تجارب التقدم في العالم فتجربة النهضة الصينية غير المسبوقة في هذه الفترة الزمنية الوجيزة استطاعت أن تفرض نفسها و تعيد تقسيم العالم مرة أخرى من حيث ترتب الدول العظمى و التوازنات العالمية و نقاط الضغط السياسية و الاستراتيجية . [٣٩]

([٣٨])جوشينج تو : ٢٠٠٧ ، المسائل المحورية لإصلاح و تطوير التعليم ، الطبعة الأولى ،شيناخوا ، بكين ، دار خوبي للنشر ، ص ٤٠ ، مرجع باللغة الصينية

([٣٩])انجازات الصعود الصيني ، مرجع سابق ص ٢

والتعليم الصيني يخرج مواطناً إيجابياً قادراً على العمل والاندماج بشكل ناجح في المجتمع وتحقيق التنمية للمجتمع كل في مكانه بعد ذلك ، و قد استطاع النظام التعليمي في الصين تحقيق نجاحه عن طريق جعل جميع مؤسساته التعليمية و القائمين عليها عنصراً أساسياً ومراقباً أمينا و حريصاً على تنفيذ هذه السياسة التعليمية الموضوعة مسبقاً حتى تصبح السياسات متسقة اتساقاً تماما مع الأداءات التعليمية داخل المؤسسات التربوية معنوياً و مادياً ، و بحيث يصبح الناتج التعليمي لديهم هو نفس الطالب الذي أرادته الفلسفة التعليمية و خططت له اليسياسة التعليمية و هدفت لتوفيره للمجتمع و لعل هذا بالتحديد – في رأيي – هو سر نجاح التجربة الصينية التي أبهرت العالم، فهم لديهم قدرة كبيرة و رائعة على وضع الخطط وفق أهداف مجتمعهم و تنفيذها بشكل عملي قد يفوق التخطيط النظري الموضوع في صورة مبهرة ربما ترجع إلى شدة الانتماء و الحب للمجتمع و الانصهار فيه و تراجع و تلاشي المصالح الفردية أمام رغبات و احتياجات المجتمع و خططه التنموية . و لعل هذا ما يبرر أن التعليم المهني أو الفني في الصين الآن يحظى بإقبال كبير ، و ذلك تمشياً مع توجهات المجتمع الصيني نحو التقدم في الصناعة ، و الذي لابد أن يستند إلى إعداد العامل و الفني الماهر الذي يعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق نهضة المجتمع و رغبته في التقدم و التنمية ، و استطاع هذا التوجه الجديد نحو التعليم المهني أن يهزم الفكرة القديمة التي كانت قائمة على عبادة التعليم العالي و التي ظلت محفورة – بدون وعي – في أذهان الكثير من الصينيين لعصور طويلة [٤٠] ، و الذين كانوا يسعون للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ليكونوا من الجالسين في المكاتب. و يبتعدواعن المهن الفنية حيث كان يعتبرها الكثيرون أعمالا متدنية. لكننا نجد أن هذا الحال قد تتغير وبالتدريج خلال السنوات الأخيرة، و لذا فقد تم التوسع في التعليم الفني و المهني في الصين كاستجابة طبيعية

(٤٠)شيويان خوا : ٢٠٠٩ ، علم أصول التدريس ، مرجع سابق ص ٤٦

لتوجه المجتمع ، حيث أصبح الصينيون يرون أن مجتمع اليوم في حاجة إلى الخريجين الذين يتمتعون بالقدرة على التطبيق العملي وليس مجرد الخريجين ذوي المؤهلات العالية. فطلبة المعاهد المهنية العالية ينسجمون مع ظروف العمل الحالية أكثر من الخريجين الجامعيين". وقد وصلت نسبة تشغيل خريجي هذه المعاهد إلى تسعين في المائة وهذا الرقم يعد أعلى من معدل نسبة تشغيل خريجي الجامعات الأخرى بثمانية عشر في المائة و لعل هذا يدعم بشكل عملي التوجه الذي أخذت البلاد تتجه نحوه ، و استجابة لحاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين الملحة إلى أصحاب المهن الفنية و التقنية و العمالة الفنية التي استوعبت المعارف النظرية المطلوبة وتدربت بفعالية على التطبيق العملي مما فتح أبواب العمل أمام خريجي المعاهد المهنية. وارتفاع دخولهم بشكل ملحوظ ، مما جعل التعليم المهني يلقى إقبالا متزايدا في الصين خلال السنوات الأخيرة [٤١]

وأدركت حكومة الصين أهمية تطوير التعليم المهني، و اتضح ذلك بشكل كبير من من الخطاب الدائم للمسؤلين الصينين الذين يرون أن البلاد في حاجة ملحة إلى عشرات الآلاف من الفنيين ذووي الكفاءة العالية ومئات الملايين من العمال القادرين أيضا، وإن العلوم والتقنيات والأجهزة المتقدمة لن تتحول إلى قوة انتاجية واقعية إلا بوجود هؤلاء. [٤٢]

([٤١])قانون التعليم : مرجع سابق ص ١٠٣

([٤٢])خي تي تشوبنج : ٢٠٠٩ ، نظريات التعلم الحديثة ، مرجع سابق ص ٥٠

خاتمة :

قامت الباحثة من خلال البحث الحالي بدراسة وتفهم العلاقة التلازمية بين التعليم و التنمية الاقتصادية والنهضة المجتمعية – لكون التعليم أداة لإعداد الموارد البشرية وصقلها وتنميتها لتكون رأس مال ثقافيا بشريا ، و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و النهضة المجتمعية ، و كذلك مدى استفادته من التقدم الذي حققه المجتمع و انعكاس هذا على التعليم و تطوره

، ثم دراسة وضع التعليم الصيني و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ،ومدى مساهمة التعليم الصيني في إحداث النهضة المجتمعية المعاصرة للصين، وضع تصور مقترح لإصلاح التعليم المصري في ضوء التجربة الصينية لأنه – من وجهة نظر الباحثة – ترى تشابهاً بين المجتمع المصري و المجتمع الصيني في كثير من الظروف التاريخية و المجتمعية بالإضافة إلى تفوق المجتمع المصري في وفرة الموارد مما يجعل تكرار التجربة الصينية في التعليم و ربطه بالتنمية الاقتصادية وتحقيق نهضة مجتمعية ممكنة الحدوث في مصر عند السير على نفس الخطوط العريضة التي انتهجتها الصين و تعديل بعض الإضافات البسيطة التي تناسب و تلائم الظروف المصرية .

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

الكتب :

١. الحسانين اسماعيل طمان ١٩٨٣ ، التربية و دورها في حل مشكلات المجتمع المصري القاهرة ، دار المعارف

٢. سو شياو هوان ٢٠٠١ ، التعليم الصيني الإصلاح و الابتكار و التجديد ، الطبعة الأولى ، ترجمة فريدة وانغ فو ، بكين ، دار النشر الصينية عبلر القارات

٣. شوقي جلال ، الصين التجربة والتحدي، سلسلة اقرأ ، العدد ٦٦٩ ، دار المعارف ، القاهرة

٤. صلاح الدين عبد الباقي ٢٠٠٢، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية الأزريطة ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر

٥. عاطف بدوي ٢٠١١ : التعليم و التعلم في علم التاريخ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث

٦. عبد العزيز داوود : ٢٠١١، إدارة الجودة والإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، القاهرة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع

٧. عمارة حامد، ١٩٩٦ ، التوظيف الاجتماعي للتعليم ، مكتبة الدار العربية

٨. مارتن جاك ٢٠١٠، حينما تحكم الصين العالم، ترجمة د.فاطمة نصر ، القاهرة ، سطور الجديدة للنشر

٩. محمد متولي غنيمة ١٩٩٨ ، التربية للعمل و حتمية تطوير سوق العمالة العربية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية

الرسائل و البحوث العلمية

١. ابراهيم محمد ابراهيم : ٢٠٠٤ ، التعليم للجميع الوفاء بالتزامتنا الاجتماعية ، آفاق جديدة في تعليم الكبار ، مجلة علمية نصف سنوية ، مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث

٢. أحمد الكواز ٢٠٠٢ ، السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري ، العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط

٣. إيناس رفعت صالح : ٢٠١٤ ، أثر العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و مصر على التنمية الاقتصادية في مصر (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة

٤. رفعت عزوز ، طارق عبد الرءوف ، ٢٠٠٩ اقتصاديات و تمويل التعليم مفهومه – أسسه – أهميته جامعة قناة السويس، معهد التخطيط القومي ، القاهرة

٥. عابدية اسماعيل خياط : ١٤٠١ ، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية التربية

٦. على على عبد ربه : ١٩٩٤ ، اسهامات التعليم في دخل الفرد و المجتمع و علاقتها بالحراك الاجتماعي و الفوارق الاقتصادية في خفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري ، دراسات تربوية ، المجلد العاشر الجزء ٧٣ ، القاهرة ، عالم الكتب .

٧. هدى متيكيس ٢٠٠٤ ، انجازات الصعود الصيني ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع للدراسات الآسيوية

ليو بواتنج: ١٩٩٨ "الإصلاح الهيكلي والتنمية الاقتصادية في الصين" مقالات مختارة بمناسبة مرور خمسين عاما من عمر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر ١٩٩٨، العدد١٥٧

التقارير

١. تقرير اليونسكو للتنمية البشرية ٢٠٠٩ التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري و التنمية
٢. تقرير الأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٤ ، التقرير القطري الثاني (مصر) الأمم المتحدة
٣. مخرجات التعليم وسوق العمل في دول مجلس التعاون ، ٢٠١١ ، تقرير صادر عن ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، الإمارات
٤. تقرير البنك الدولي لبحوث السياسة العامة،

ثانياً كتب باللغات الأجنبية

كتب باللغة الإنجليزية

١. wadad saad & kamel kalkech (٢٠٠٩), " The Nature of Goverernment Expenditure and its Impact on Sustainable Economic Growth " Middle Estern Fainance and Econmics issue ٤ Eurojournals ٢٨٨٩- ١٤٥٠

كتب باللغة الصينية

١ – جوشينج تو : ٢٠٠٧ ، المسائل المحورية لإصلاح و تطوير التعليم ، الطبعة الأولى ،شيناخوا ، بكين ، دار خوبي للنشر ، مرجع باللغة الصينية

٢ خي تي تشوبنج : ٢٠٠٩ ، نظريات التعلم الحديثة ، الطبعة الأولى ، بكين ، دار العلوم و المجتمع الصيني للنشر ، مرجع باللغة الصينية ص ٤٩

٣ شيويان خوا : ٢٠٠٩ ، علم أصول التدريس ، الطبعة الأولى ، بكين ، دار العلوم للنشر ، مرجع باللغة الصينية

٤ تشين سي لوين : ٢٠٠٦ ، قانون التعليم ، الطبعة الأولى ، تشين خوا ، دار تشوينج للنشر و الطباعة ، مرجع باللغة الصينية

٥ وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي : ٢٠١٠ الاقتصاد الصيني ، بكين ،دارالنشر الصيني عبر القارات